يخطرا ببال رورتي، كونه عقد قرانه مع ديموقراطية ليبرالية لاتحتاج إلى أي شيء آخر سوى أن يستمرّ "الحوار الثقافي" على قيد الحياة، وأن لايسمح لمطالب الحقيقة (أو انتقاد الإدعاءات المزيفة للحقيقة) بقطع الطريق على هذا الحوار، وأن لا يفسد أحدهم الحفلة من الآن فصاعداً من خلال إثارة أسئلة إشكالية، و التساؤل مثلاً فيما إذا كانت هذه الصورة الذاتية تنطبق مع طبيعة العالم الحقيقي لممارسات السياسة الخارجية والمحلية للولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأسئلة يتم اقصاؤها بدأب وثبات، لأنها تقدم على أقل تقدير تحدياً كبيراً لأي طرح يستند إلى الغياب الكامل للأرضيات أو الأسباب المسوّغة.

فمن وجهة نظر رورتي، إنّ أي ادعاء بتبنى موقفاً ما ـ كما يفعل تشومسكي ـ بالإستناد إلى أرضيات أخلاقية وسياسية ناطقة باسم الحقيقة هو أمر مضلّل وعقيم معاً، وهو مضلل إلى الحدّ الذي يفشل فيه بإدراك الطبيعة الجماعية لكلّ معتقداتنا، بما في ذلك آراء الأقلية أو المنشقين، وهي عقيمة إلى الحدّ الذي تفشل فيه بتقدير فضائل الثقافة الليبرالية ـ الجمعية حيث لكل شخص الحقّ بأن يدلي برأيه، وحيث لا أحد يظلّ حبيس تلك الأفكار القديمة ـ المعطّلة للحوار ـ حول الحقيقة، النقد، المسؤولية الأخلاقية، وما إلى ذلك. واحتمال أن ينحرف الإجماع إلى هذا الطرف أو ذاك ـــ أو أن يُشوّه الحوار بواسطة ضغوط ابتزازية من مختلف الأنواع ـ هي فكرة بالكاد يُسمح لها باعتراض طريق هذا التنويع الأثير مابعد الحداثي على فرضية نهاية الأيديولوجيا في أواخر الخمسينات. ويصعب أيضاً على رورتي أن يتصالح مع فكرة أنّ طرق إعادة كتابة التاريخ ـ من مثل خطّ بوش التنقيحي القويّ حيال فيتنام ـ يمكن أن توغل إلى تلك النقطة التي تخلق معها إجماعاً ملفّقاً على نطاق واسع، اجماع يعطي مجموعات المصالح القوية عذراً للدفع باتجاه استئناف موقف متين تجاه دعم المصالح العسكرية والإقتصادية والتجارية للولايات المتحدة. ذلك أنه إذا نُظر إلى التاريخ من منظور مابعد حداثي